الحركة الاحتجاجية للشغيلة التعليمية بالمغرب

مرسوم النظام الأساسي الجديد

السياق والتداعيات

الدكتور محمد القاسمي

المغرب

مقدمة:

شهد حقل التربية والتعليم بالمغرب في الآونة الأخيرة حركة احتجاجية خاضتها الشغيلة التعليمية استمرت لما يزيد عن ثلاثة أشهر، في سابقة من نوعها منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث تعطّلت الدراسة داخل المؤسسات التربوية، وخرج الأساتذة إلى الشوارع العامة في مسيرات ووقفات نضالية منتظمة. عرفت هذه الحركة صراعات وتجاذبات وحوارات شتى على عدة واجهات: الأساتذة، وزارة التربية الوطنية، الحكومة، النقابات، التنسيقيات، أولياء أمور المتعلمين ومؤسسات أخرى... وقد أفرز هذا الصراع نتائج أولية عامة لا زالت لم تُحسم بعدُ بشكل رسمي، حيث الأنظار ترقب صدور مرسوم النظام الأساسي[1] قيد المراجعة، بالجريدة الرسمية.

ويذهب السوسيولوجي "عبد الرحيم العطري" إلى أن "لورينز فون ستاين" نحت مصطلح الحركة الاحتجاجية سنة 1824م، للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء.[2] وتُصنَّف هذه الحركة الاحتجاجية للشغيلة التعليمية بالمغرب في إطار الحركات الاحتجاجية الاجتماعية التي يُعرّفها قاموس علم الاجتماع (غولد وكولب) بأنها "جهود مستمرة من قبل جماعة اجتماعية تهدف لتحقيق أهداف مشتركة لكافة الأعضاء"[3]. الملاحظ أن التعريف يشير إلى خاصية الأهداف المشتركة التي تجمع الأفراد المحتجين وتدفعهم إلى بذل مجهودات لتحقيقها؛ كمُعطى أولي يمكن البناء عليه للتأسيس لمفهوم الحركة الاحتجاجية.

ويشير هذا المفهوم أيضا إلى عنصر الصراع كمحدد أساسي في التعريف، فهذه "الحركات تدُلّ على الصراع الذي يعني كل تعارض بين الأفراد أو الجماعات من حيث القيم والمصالح، فالصراع يُعد من أبعاد الحركة الاجتماعية في شكلها الاحتجاجي القائم أصلا على الرفض"[4]. فيما يذهب تعريف "غوي روشي" إلى اعتبار الحركة الاحتجاجية "تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة"[5].

من التعاريف السابقة يمكن القول إن الحركة الاحتجاجية صراع للأفراد أو الجماعات، هذا الصراع ينشد تحقيق أهداف مشتركة عبر تجمعات منظمة ومستمرة، لأجل تغيير الأوضاع القائمة أو مقاومتها. ومن بين المفاهيم الأساسية في هذه التعريفات نجد: الأهداف، الصراع، الاحتجاج، التغيير، التنظيم والاستمرارية.

وفي تفاعل كبير مع هذه الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة، وسط قطاع يحتكر نصف موظفي الدولة تقريبا، وما عرفته المؤسسات التعليمية العمومية من شلٍّ لحركة التربية والتكوين التي تُعَدّ في الأصل حركة مستمرة في الزمان والمكان؛ يصير لزاما علينا طرح أسئلة منطقية استشكالية، من قبيل: ما المطالب التي أخرجت ما يقارب مائة وسبعين ألف أستاذ وأستاذة للاحتجاج بالشارع العام؟ كيف تعاطت الجهات المسؤولة –وزارة وحكومة– مع هذا الوضع الاحتجاجي؟ وما موقف المؤسسات المجتمعية الأخرى من هذا النزيف الذي أصاب حقل التربية والتعليم بعد الحركة الاحتجاجية للأساتذة؟ وأخيرا، هل حقا تم التأسيس

لحركة احتجاجية تمتح من الوعي النضالي المؤطَّر، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون رد فعل تلقائي ضد التهميش والتفقير الذي طال الشغيلة التعليمية لعقود خلت؟

1. المطالب المهنية والمادية المتراكمة للشغيلة التعليمية:

إذا نظرنا إلى الوضع العام لقطاع التربية والتكوين ببلادنا، فبالرغم من المشاريع الإصلاحية التي عرفتها المنظومة، ولنقتصر فقط في هذا المقام على بداية الألفية الثالثة، سنُصدم بمسلسل المشاريع الإصلاحية منذ التأسيس للميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999 -2009، مرورا بالمخطط الاستعجالي 2009 -2012، إلى الخطة الاستراتيجية 2015 -2030، وما يتخللها من رهانات كبرى كخارطة الطريق. دون أن ننسى الميزانيات الضخمة التي خُصصت لها؛ إذا نظرنا إلى هذا الوضع، فإن القطاع لا زال يعاني من مشكلات عويصة على الحل، إذ أن التقارير الوطنية والدولية تنذر بالكارثة وعدم استجابة الإصلاح لما يُنتظر منه، فالمغرب يحتل المراتب المتدنية في مؤشرات التنمية بقطاعات حساسة وعلى رأسها التربية والتكوين.

وبالرجوع إلى الأحداث التي سبقت الحركة الاحتجاجية لنساء ورجال التعليم، لا نلاحظ إعلانا صريحا عن أية مطالب من طرف الشغيلة التعليمية عن طريق الجهاز النقابي الذي يُمثلهم. وفي السياق ذاته، نجد أن الوزارة الوصية –وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة– تُصدر المذكرات والمراسيم والقرارات الإدارية الخاصة بتنزيل الورش الإصلاحي الراهن، أو ما أطلقت عليه اسم "خارطة الطريق"، والممتد من 2022 إلى 2026، وعلى رأس هذه المشاريع مشروع "مؤسسات الريادة"[6] في مرحلة تجريبية ببعض المؤسسات التعليمية، في أفق تعميم التجربة بعد التقويم والتجويد.

إلا أن ما كان يشغَل اهتمام الممارسين التربويين والمهتمين بقطاع التربية والتكوين هو ترقب صدور النظام الأساسي الجديد، والذي يعلقون عليه آمالا كبيرة في تحسين الأوضاع المهنية والمادية وظروف الاشتغال؛ فعلى مدى سنتين والاجتماعات تجري على قدم وساق بين الوزارة والنقابات الخمس الأكثر تمثيلية بالقطاع. وما ميّز هذه الأشواط العسيرة هو التكتم والسرية التي طبعت هذه الاجتماعات، فيما أن الموضوعية تقتضي إشراك المعنيين بالأمر وهم هيئة التدريس، ولو على مستوى الاستشارة وإبداء الآراء والاقتراحات في موضوع هُم المعنيون به أساسا، بحكم مهمة الممارسة التربوية التي يضطلعون بها.

انطلاقا من هذه الملاحظة يمكن القول إن ما كان يُناقش داخل دهاليز الوزارة لن يستبشر به الأساتذة خيرا، خصوصا إذا عدنا إلى السنوات الأخيرة سنجد أن قطاع التربية والتكوين عرف توجها عاما نحو التوظيف بالعقدة منذ سنة 2016 فيما أصبح يسمى بنظام التعاقد والذي تحول إلى التوظيف باسم أطر الأكاديميات فيما بعد؛ مما أدى إلى ظهور حركة احتجاجية لهذه الفئة من الأساتذة التي طالبت ولا زالت بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية.

ولا يخفى على كل متتبع للشأن التربوي الحركة الاحتجاجية التي عرفها القطاع من طرف الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، ليظل ملف التعاقد هذا والمطالبة بإلغائه ملفا عالقا لا يراوح مكانه؛ فالتوظيف الجهوي توجه وخيار استراتيجي للدولة، عمِلت من خلاله تحت ضغوط خارجية إلى العمل على تقليص نفقات التربية والتكوين العمومية، في إطار ما يُعرف بالنموذج التنموي الجهوي الجديد. في هذا السياق سيظل ملف المتعاقدين الملف المطلبي العصي عن الحل، في ظل عدم إحداث مناصب مالية مقررة صراحة في الميزانيات المتوالية للدولة في السنوات الأخيرة.

إن رؤوس مثلث الإصلاح في خارطة الطريق الحالية هي: المتعلم، القسم والأستاذ؛ وهي أقطاب تتفاعل شئنا أم أبينا داخل نسق من المفترض أن إصلاحَه سيفرز دينامية، تتولد عنها جودة التعلمات وتوفير مناخ مناسب لفعل تعليمي وتكويني يساهم

في التنمية المستهدفة. بيد أن الحركة الاحتجاجية للشغيلة التعليمية والنضال الذي خاضه الأساتذة على مدى ثلاثة أشهر، وأصواتهم التي بحّت بالشعارات، وتصريحاتهم التي ملأت مواقع التواصل الاجتماعي؛ يمكن أن تُعري جانبا من المطالب الملحة والمستعجلة التي تهم تحقيق مصالحهم، لأن تشخيص أوضاع المنظومة لا يمكن أن نكشفه من وراء المكاتب الإدارية إلا بلغة الأرقام الإحصائية، في حين أن المشاكل والإكراهات الحقيقية يمكن سماعها على لسان من يقف في مكان وسط بين السبورة والمتعلمين.

إن حجم المطالب المرفوعة في هذه الحركة الاحتجاجية يعكسه حجم التنسيقيات التي تناسلت بسرعة البرق عندما أُعلن النضال في بداية شهر أكتوبر 2023 عقب صدور النظام الأساسي الجديد، كما تعكسه الجماهير الغفيرة التي ملأت شوارع المدن والأقاليم المغربية، إذ عُدّت بعشرات الآلاف في مسيرات الرباط والمسيرات القطبية[7]، فمباشرة بعد نشر النظام الأساسي بالجريدة الرسمية، هذا النظام تدّعي الجهات المسؤولة عن السياسة التعليمية بأنه محفز وموحد ومنصف، إلا أن قراءة سريعة لبنوده تضعنا أمام هول التراجعات الخطيرة عن مكتسبات النظام الأساسي السابق لسنة 2003. ربما المتتبع العادي وبمقارنة بسيطة سيقول إن هناك مكتسبات وتحفيزات مهمة جديرة بالإشادة والتثمين، لكن المتدبر والممارس وحدهما يَعيان الخطر الداهم الذي يحيط بالمدرسة العمومية المغربية بفعل التراجعات الخطيرة لهذا النظام الأساسي الجديد.

إن من بين التراجعات الملحوظة هو التخلي عن ظهير 1958 المنظم لعقوبات الوظيفة العمومية، وخلق بنود في النظام الأساسي الجديد تجعل الممارس التربوي أمام قائمة من العقوبات الجديدة والمبتكرة. لقد جاءت العقوبات في الباب التاسع المعنون بباب العقوبات، وبالضبط الفصل 64 من النظام الأساسي، حيث بلغت ما مجموعه 17 عقوبة، وُزعت هذه العقوبات على أربع درجات: عقوبتان من الدرجة الأولى و6 عقوبات من الدرجة الثانية، و6 أخرى من الدرجة الثالثة، و3 عقوبات من الدرجة الرابعة. وقد تضمنت هذه العقوبات الحرمان من المشاركة في الحركة الانتقالية والتقهقر في الدرجة والرتبة وتوقيف الأجرة والعزل أيضا من الوظيفة...

لقد ناضل المحتجون لأجل إسقاط هذه الترسانة القانونية الجديدة؛ لأن استمرارها سيجعل الأستاذ أثناء ممارسة عمله يقف أمام حاجز نفسي يحد من إطلاق إمكاناته ويقيد من محاولات إبداعه داخل الفصل الدراسي، وسيُفقد مهمة التدريس جاذبيتها داخل المجتمع، لا لسبب سوى أن قطاع التربية الوطنية ينفرد بقانون للعقوبات أشد قسوة من القانون الذي ينظم الوظيفة العمومية في باقي قطاعات الدولة، وبالتالي سيضيع وَهْمُ الإنصاف الذي تنادي به الوزارة الوصية.

ومن أهم الاحتجاجات التي رفعها الأساتذة أيضا، غياب التحفيز على الانخراط في المشاريع الإصلاحية المعلنة، فالملاحظ أن النظام الأساسي الجديد جاء بزيادات مادية محفزة في جانب التعويضات، لكن الأستاذ لم يصبه أدنى مقدار منها، بل عملت وزارة التربية الوطنية على تحفيز هيئات إدارية أخرى داخل المنظومة، مما ينبئ بتقوية الجهاز الإداري بكل أطيافه على حساب هيئة التدريس. ومن المفارقات الملحوظة، أن غياب هذا التحفيز رافقه زيادة في لائحة المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق الأساتذة. فمن المعلوم أن مهمة الأستاذ تنحصر بالأساس في التدريس والتقويم، ليتفاجأ بإضافة مهام أخرى، كفرض القيام بأنشطة الحياة المدرسية وتنشيط الأندية التربوية وإنجاز الدعم التربوي خارج أوقات العمل وفرض المشاركة في مشروع المؤسسة المندمج. سيقول قائل إن هذه المهام من صميم عمل هيئة التدريس، والغريب في الأمر، أنها كانت مهاما تطوعية، وانتقلت بفعل القانون الجديد إلى مسؤوليات لا يُعذر الأستاذ عند عدم القيام بها، وإلا تعرّض للعقوبات السالفة الذكر. وأكثر من ذلك أنها خالية عن كل تعويض منصف ومحفز.

لا يختلف عاقلان على أن فترة ما بعد كورونا وتوالي سنوات الجفاف بالمغرب وتداعيات بعض المناطق الساخنة التي تعرف مواجهات مسلحة في بعض بقاع العالم؛ قد انعكست على القدرة الشرائية للمواطنين، كما أن التدابير السياسية في جانب الاقتصاد والحماية الاجتماعية لم تحقق الأمن الذي ينشده المواطن المغربي، بالرغم من المجهودات المبذولة. في هذا السياق، أصبح الأستاذ عاجزا عن تلبية المطالب والحاجيات الأولية اليومية، وهو الموظف الوحيد ربما في قطاعات الدولة الذي يصرف من مرتبه على ضرورات القيام بالأعباء المهنية. فلا عجب إذا وجدناه يطالب بالزيادة في أجره، والحال أن من يشتغل معه في نفس القطاع قد تحسنت أحوال تعويضاته عن المهام الموكولة إليه.

إن العقلية السياسية والإدارية لقطاع التربية الوطنية تمتح من عقلية المقاولة التي تجعل من ربط المسؤولية بالمحاسبة سيفا مسلطا على رقاب الأساتذة، يزيل عن مهمة التدريس قداستها واعتباريتها داخل المجتمع، ويجعل منه قطاعا جافا، لا يعترف بالعنصر البشري إلا من خلال تطويعه على بدل أقسى طاقاته لتحقيق أكبر مردودية. والحال أن قطاع التعليم ورش لا ينطلق من مفهوم المكننة في الإنتاج، وإنما من الحس الإنساني والمبدأ الأخلاقي في العطاء.

ويبقى مطلب استرجاع الكرامة المهدورة أهم مطلب تنادي به الشغيلة التعليمية، لقد فقد الأستاذ دوره الاعتباري في المجتمع وفقد معه دور القدوة الذي كان يلعبه منذ نهاية القرن الماضي، حيث شُنت عليه هجمة شرسة تحط من قيمته وتصفه بأذل النعوت، وأصبح مثارا للسخرية والتنكيت والشفقة في نفس الوقت. يشير الراحل "المهدي المنجرة" إلى أن إسقاط القدوات وضرب التعليم وهدم الأسرة؛ هي من مؤشرات تخلف الدول والحضارات، نفس الحال نعيشه ببلدنا عندما يفقد العلماء والأساتذة والمثقفون القدوة ويتسلمها الفنانون والمؤثرون في مواقع التواصل الاجتماعي في نظام سطحي للتفاهة.

2. استراتيجية الوزارة والحكومة لحل أزمة الوضع الاحتجاجي:

عندما صدرت النسخة الأولى للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية في شتنبر 2023، أصابت الحيرة والذهول هيئة التدريس، فقوبل بالرفض والاستهجان، وسرعان ما تشكلت تنسيقيات في لمح البصر تُعارض المرسوم الجديد أيما معارضة، واختير أعضاء المكاتب الجهوية والإقليمية ومنسقين على مستوى المؤسسات التعليمية، وتأسست المكاتب الوطنية بغرض النضال ضد مقتضيات النظام الأساسي.

والغريب في هذه المرحلة أن النقابات الأكثر تمثيلية لم تحرك ساكنا إلا بعدما أثثت التنسيقيات المشهد النضالي على المستوى الوطني. والأغرب أن هذه النقابات شاركت في أشواط إعداد مواد المرسوم المرفوض وتكتمت على بنوده، إلا بالقدر الذي تسمح به السلطة التربوية، لا لهدف سوى جس النبض فقط وقراءة ردود الأفعال. وتحجّجت النقابات بأن الوزارة أخلّت بوعدها ولم تُدرج اقتراحاتها التعديلية قبل نشر المرسوم بالجريدة الرسمية، وهو تمويه ذكي لعدم فقدان دفة قيادة النضال، فخرجت ببيانات تُندد بالمرسوم وتعلن هي الأخرى عن خوض إضرابات داخل قطاع التربية العمومية.

والجدير بالذكر أن الفارق الجوهري بين النقابات والتنسيقيات، هو أن الأولى مؤسسة قانونية، أي أن هياكلها ناتجة عن انتخاب أعضائها عبر صناديق الاقتراع فيما يسمى بانتخابات الفرق الإدارية المتساوية الأعضاء، وهي امتداد للأحزاب السياسية التي تشكل الحكومة، وبذلك تكتسب الشرعية في الدفاع عن حقوق ومطالب الشغيلة التعليمية. في حين أن التنسيقيات هي الأخرى مؤسسات يتم اختيار أعضاء مكاتبها، إما عن طريق التراضي والاختيار أو التصويت كذلك، غايتها الدفاع عن المظلومية

التي تتعرض لها فئة معينة أو فئات من نساء ورجال التعليم؛ إلا أنها لا تحوز الشرعية القانونية من الوزارة الوصية، فيتم إقصاؤها من الحوار القطاعي.

هذا الفرق بين التنسيقية والنقابة على مستوى الشرعية القانونية، سيشكل فجوة استثمرتها الوزارة والحكومة في الضغط على الشغيلة التعليمية وثنيها عن إنهاء الاحتجاجات التي سوف تتفاقم بدرجة غير مسبوقة في القطاع. بل إن إقحام بعض الوجوه النقابية المعروفة في التنسيقيات أدى إلى تضارب الآراء في اتخاذ القرارات والبرامج النضالية في بعض الأحيان، وهي النقطة الثانية التي استغلتها الوزارة للضغط على المضربين عن العمل والمحتجين في الشارع العام.

لقد شكلت مسيرة الكرامة بالرباط في الخامس من أكتوبر 2023 محطة فارقة في الحركة الاحتجاجية للشغيلة التعليمية، حيث حجّ عشرات الآلاف من الأساتذة والأستاذات إلى شوارعها الرئيسية، تحت يافطة التنسيقات، وعبّروا من خلالها عن مطالبهم بشكل أكثر من حضاري، وظلّت النقابات الأكثر تمثيلية تلعب دور الجهاز الذي يدافع عن مصالح الشغيلة وحقوقها، فأصدرت في البداية وبمعية التنسيقيات العديد من البيانات تدعو فيها إلى الإضراب عن العمل وتطالب الحكومة بإعادة النظر وتعديل مرسوم النظام الأساسي.

وبعد إدراك الوزارة الخطأ الجسيم الذي أقدمت عليه بإصدارها مرسوم النظام الأساسي بما يحمله من تراجعات سافرة عن مكتسبات الشغيلة، وما أعقب ذلك من استمرار الاحتجاجات غير المسبوقة في القطاع؛ خرج ممثلوها يعلنون عن عقد لقاءات لشرح مضامين المرسوم، نظرا لعدم استيعاب مضامينه من طرف المخاطبين به، إلا أن الأمر لم يُجد نفعا، لأن الشغيلة باتت تعلم الخطر الذي يتهدد المنظومة ويضرب في مقتل المدرسة العمومية، لتستمر الاحتجاجات وترتفع نسب المشاركة في الإضراب وطنيا.

أمام شلّ حركة قطاع التربية والتكوين بالمؤسسات التعليمية وتصاعد أصوات الاحتجاج، بدأ الرأي العام يتذمر من الوضع، فلجأت الحكومة بعد عجز الوزارة إلى اتخاذ خطوة يمكنها أن تلطف أجواء التوتر، خصوصا بعد أن بدأ أولياء أمور المتعلمين يساندون المحتجين ويقفون في صفهم؛ هذه الخطوة تمثلت في الإعلان عن تجميد مرسوم النظام الأساسي. وبالرجوع إلى بعض المصادر اتضح أن مصطلح التجميد يفتقد الصفة القانونية؛ لأنه يعني وقف العمل بمقتضيات المرسوم إلى أجل غير معلوم، وبإمكان الوزارة الوصية أن تعمل على تنزيل ما يتلاءم مع تدبيرها الإداري للقطاع متى ألجأتها الضرورة إلى ذلك، وبالتالي، فلا معنى للتجميد في ظل إمكانية اللجوء إلى التطبيق في أي وقت.

ومن الناحية القانونية، لا يمكن الحديث عن وقف العمل بمقتضيات مرسوم ما، إلا عن طريق إصدار مرسوم آخر في نفس درجته أو أعلى منه يُلغيه، حيث يتم الانتقال في التنزيل من مقتضيات السابق إلى اللاحق. وبالموازاة مع هذه العملية، وبعد فشل وزارة التربية الوطنية في تدبير الملف، تدخل رئيس الحكومة ليعلن عن تشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين عن وزارة التربية الوطنية ووزارة الإدماج الاقتصادي ووزارة الاقتصاد والمالية، ودعا إلى إعادة فتح الحوار مع النقابات الأكثر تمثيلية، لأجل مراجعة بنود النظام الأساسي دون إلغائه، وتدرعت بأن هذا الأخير يضم مكتسبات تم تحقيقها لبعض فئات الشغيلة، ورفعوا شعار الحفاظ على المكتسبات ومناقشة أوضاع باقي الفئات. ومن الملاحظ في هذا السياق ذاته، أن السلطة التربوية المسؤولة عملت على خلق جيش إلكتروني صال وجال على مواقع التواصل الاجتماعي يُمجد النظام الأساسي ويُروج لخطاب صلاحيته عن طريق إشهار المكتسبات الشحيحة التي جاء بها ويغض الطرف عن التراجعات الخطيرة التي يُضمرها، كما استعانت بجيش آخر

من أشباه الإعلاميين والمؤثرين الذين يَجْرون وراء الشهرة والمال، ولا يعيرون اهتماما للرسالة النبيلة التي يحملها الإعلام وواجب نشرها للرأي العام بكل أمانة.

بعد مفهوم التجميد الذي واجهه الأساتذة بالمعارضة الشديدة، واستمروا في رفع شعارات مطالبة بتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للقطاع؛ خرج المسؤولون بمفهوم النسخ، أي نسخ مقتضيات النظام الأساسي التي شكلت مثار الاحتجاج بالنسبة للشغيلة التعليمية. في هذا السياق، كانت الحركة الاحتجاجية في أوج تشكلها، واستطاعت التنسيقيات أن تكسب الثقة المفقودة بين الأساتذة والنقابات، بانتهاج طريقة ديمقراطية، حيث أن منسقي المؤسسات التعليمية يقومون بجمع اقتراحات الأساتذة ويناقشونها من خلال اجتماعات إقليمية، تُرفع إلى المكاتب الوطنية حيث يتم على ضوئها تسطير البيانات التي تخرج بها التنسيقيات في جميع المراحل النضالية؛ من إعلان لأيام الإضراب الأسبوعية، أو تحديد نوع الأشكال الاحتجاجية، من وقفات أمام المديرات والأكاديميات، أو تنظيم مسيرات قطبية وممركزة.

أمام هذا التنظيم أصبحت الحكومة والوزارة في موقف حرج، فدعا المسؤولون إلى اجتماعات مع المركزيات النقابية وفتح الحوار معها، وكان الهدف الأول والأخير ليس الامتثال للمطالب المشروعة، وإنما الضغط في سبيل عودة الأساتذة إلى الأقسام. تمخّض عن الاجتماعات المذكورة اتفاقي 10 دجنبر و 26دجنبر 2023. ومن أهم مخرجاتها الاتفاق على تعديل بعض بنود مرسوم النظام الأساسي، فتم التراجع عن نظام العقوبات الجديد، وتحدّدت المهام في التدريس والتقويم والمشاركة في تنظيم الامتحانات، كما تم إقرار زيادة هزيلة في الأجر لا ترقى إلى مستوى التطلعات المطلبية خصوصا مع ضعف القدرة الشرائية للمواطن المغربي عامة والشغيلة التعليمية خاصة، ومقارنتها مع التعويضات عن المهام التي استفاد منها الموظفون الإداريون في القطاع.

والملاحظ أن ما تم الاتفاق عليه عدا الزيادة الهزيلة، ما هو إلا عودة إلى نقطة الصفر في الملفات المطلبية التي رفعتها الفئات المتضررة، خصوصا بعد تنصل الوزارة من اتفاقات سابقة أبرزها اتفاقي 18 يناير 2022 و14 يناير 2023، والتي حدّدت المبادئ الكبرى التي كان من المفترض أن يُبنى على أساسها النظام الأساسي للقطاع.

ورغم ما أشرنا إليه آنفا، ولانعدام الثقة من جانب الشغيلة التعليمية نحو الوزارة الوصية التي تنصلت من الاتفاقات السابقة من جهة، ومن جانب المركزيات النقابية لتواطؤها ضد الأساتذة ودفاعها عن الإداريين لسبب بسيط وهو ضمان مصالحها الانتخابية من جهة أخرى؛ استمرت التنسيقيات –الممثل الوحيد للأساتذة في هذه المرحلة– في إعلان استمرار الإضرابات وتنظيم وقفات ومسيرات الغضب واسترجاع الكرامة المفقودة.

وفي جرأة منقطعة النظير، عملت الوزارة على إعلان الاقتطاع من أجور المضربين، في خرق سافر لمقتضيات الدستور الذي يكفل حق الإضراب ويصونه، وفي ضرب للمواثيق الدولية في نفس الموضوع[8]. ولم تجد الوزارة ما تبرر به استراتيجيتها التخويفية إلا ما سنته الحكومة الماضية من إقرار قاعدة غريبة وهي "الأجر مقابل العمل"، مع العلم أن القانون التنظيمي للإضراب ما زال غائبا، وهو فراغ تشريعي توجهه الحكومة حسب غاياتها وأهدافها. هذا التدبير الإداري غير القانوني لم يزد الشغيلة إلا صمودا وإصرارا على الاحتجاج إلى حين تحقيق المطالب المعلنة، فحافظت وثيرة الإضراب على نسبها المرتفعة، وعمل الإعلام الرسمي على تسويق نسب مخالفة للواقع، في محاولة لزرع الفتنة في أوساط الشغيلة التعليمية وكسب تأييد الرأي العام ضد ما يقوم به الأساتذة من احتجاج مشروع.

لم يبق أمام المسؤولين إلا تصعيد المضايقة، فانتهجوا استراتيجية أخرى، وهي عزل التنسيقيات، وطالبت بفتح الحوار مع النقابات مرة أخرى وإلزامها بضمان رجوع الأساتذة إلى الأقسام، في محاولة واضحة إلى إعادة الاعتبار للنقابات وضرب لمجهودات التنسيقيات التي رفضت الدخول معها في الحوار بحجة أنها لا تتوفر على الشرعية القانونية للدفاع عن الشغيلة التعليمية، مع العلم أنها هي الممثل الحقيقي للشغيلة.

وتبقى النقطة التي قسمت ظهر النضال هي خروج وتنكر إحدى النقابات الأكثر تمثيلية من التنسيق الوطني لقطاع التعليم، وتفقد بذلك كل التنسيقيات الغطاء القانوني، وبدأت النقابات حملة شرسة تدعو من خلالها الأساتذة إلى العودة إلى الأقسام، ثم مباشرة بعد ذلك تفاجأ الأساتذة بسلسلة من التوقيفات في صفوف نساء ورجال التعليم ، والتي وصلت إلى 545 أستاذا وأستاذة، وقد اختلفت تبريرات هذا التدبير الإداري الجائر من مشاركة الموقوفين في التحريض على الإضراب، إلى الاتهام بالاعتداء الجسدي على من قرروا رفع الإضراب والرجوع إلى الأقسام، إلى اعتبار مصلحة المتعلم هي الأولى.

إن الحرب النفسية التي عاشتها الشغيلة التعليمية على امتداد ثلاثة شهور، جراء تماطلات الوزارة وإخلاف وعودها، وانتهاجها لسياسة ترهيبية في حق رجال ونساء التعليم، إن يدل على شيء فإنما يدل على الاتجاه نحو تقوية الجهاز الإداري لفرض المزيد من التضييق والإذلال لرجل التعليم، في زمن أصبح الاستثمار في الرأسمال البشري هو الضامن لانطلاقة حقيقية نحو التنمية المنشودة والإصلاح الحقيقي.

3. مواقف بعض المؤسسات المجتمعية من الحركة الاحتجاجية التعليمية:

اختلفت مواقف المؤسسات المجتمعية من الحركة الاحتجاجية التي خاضتها الشغيلة التعليمية، ليس بحسب غيرتها الوطنية عن المدرسة العمومية والدفاع عن قضية إصلاحها، وإنما بحسب تضرر مصالحها الشخصية، سيما وأن مدة الإضراب والاحتجاج قد فاقت كل التوقعات. ومن البديهي أن البلد الذي يعول على قطاع التعليم لتحقيق التنمية المجتمعية، لن يسمح المسؤولون فيه عن وزارة التربية الوطنية أن تظل المؤسسة التعليمية مغلقة، ويتسببوا في هدر منقطع النظير للزمن المدرسي. وفيما يلي أعرض لمواقف بعض المؤسسات في المجتمع حيال الحركة الاحتجاجية للأساتذة:

أ. الأسرة المغربية:

من المعلوم أن القطاع المدرسي في الوزارة ينقسم إلى تعليم عمومي وتعليم خاص وتعليم البعثات الأجنبية، ولكل نوع طبقته الاجتماعية. وإذا وجهنا النظر إلى المدرسة العمومية نجد أن أغلب مرتاديها من أبناء الطبقة الفقيرة. وانطلاقا من هذا التقسيم المبدئي اختلفت مواقف أولياء أمور المتعلمين، ومعلوم أيضا أن أساتذة التعليم الخاص لم يشاركوا في هذه الحركة الاحتجاجية؛ لأن القانون الذي ينظم علاقتهم مع المشغل هو قانون الشغل وليس النظام الأساسي، وتبعا لذلك لم تتعطل المدرسة الخاصة.

لقد تم تسجيل موقف إيجابي من طرف أولياء أمور المتعلمين، ساندوا الأستاذ ووقفوا في صفه، فهم يعرفون الوضع الكارثي الذي تعيشه المدرسة العمومية، وكل تحسين لظروف اشتغال الأستاذ هو في صالح الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية، ولا أدلّ على هذا الموقف الإيجابي مشاركة بعض الأمهات والتلاميذ في الوقفات الاحتجاجية. لكن ومع استمرار الاحتقان وتصاعد موجة الاحتجاج ودور الإعلام في نشر المغالطات التي تُصور أن الأستاذ هو المسؤول عن هدر الزمن

المدرسي، خصوصا بعد أن شاعت الزيادة الهزيلة التي جاءت بها الاتفاقات، بدأت بوادر الانقلاب في الموقف، وتحميل الأستاذ مسؤولية شل الحركة التربوية بالمدرسة العمومية.

وهناك بعض أولياء التلاميذ من عجّل بتنقيل أبنائهم من التعليم العمومي إلى التعليم الخصوصي ولو على حساب مصروفه اليومي، إذ أن بعض الإحصائيات تتكلم عن ترحيل ما يقارب ثمانين ألفا من المتعلمين، وهو من الأهداف غير المعلنة للوزارة الوصية، أي تقوية التعليم الخاص على حساب المدرسة العمومية، للتمهيد لضرب مجانية التعليم.

ويظل دور فدرالية جمعيات آباء وأمهات المتعلمين دورا باهتا في الحركة الاحتجاجية، بوصفها مؤسسة تأسست للدفاع عن حقوق المتعلمين، بدليل أن الخرجات الإعلامية لممثليها ظلت في موقف وسط بين احتجاج الأستاذ واستهتار المسؤول، وظلت تنادي بحق المتعلم في الاستفادة من الزمن المدرسي دون أن تشكل ورقة ضاغطة على الحكومة لحلحلة الملف في وقت مبكر.

ب. وسائل الإعلام والتواصل:

لا أحد يُنكر الدور الفعّال الذي أصبحت تلعبه وسائل الإعلام في العصر الحديث، سيما والتطور الذي عرفته التقنيات والتكنولوجيا الحديثة للتواصل، والزخم المعلوماتي المتوفِّر في كل مكان وآن. ومع ذلك، بات من الضروري الحذر كل الحذر من المعلومة؛ مصدرها، صحتها، تداعياتها، توقيت نشرها والأثر الذي يمكن أن تحدثه في المتلقي.

لقد شكّلت مواقع التواصل الاجتماعي جسورَ التنسيق في الحركة الاحتجاجية للشغيلة التعليمية، فبفضلها تم الاتصال بين أطراف الجسم التعليمي، وسَهُل نشر المعلومات؛ من بيانات وبلاغات تُنظم برامج الأشكال النضالية التي تُعلِن عنها التنسيقيات، كما وفّرت وسيلة التقارب والتواصل وإقامة الاجتماعات والمناقشات والمناظرات المرئية واتخاذ المواقف والقرارات عن بعد، مما وفّر الكثير من الجهد والوقت والتكلفة المالية.

إن الصراع الذي عرفته هذه الحركة الاحتجاجية بين الأساتذة والمسؤولين عن القطاع، جعل كل طرف يستثمر هذه الوسائل فيما يُقيم به الحجة على الآخر، لذلك لم تتوانى الحكومة ووزارة التربية الوطنية هي الأخرى في الاستعانة بوسائل الإعلام للدفاع بشراسة عن طرحها. ومن بين ما تم تسجيله، أن هذه الاستعانة شملت واجهتين إعلاميتين: الأولى، الإعلام الرسمي عبر القنوات الإخبارية المغربية. والثانية، مواقع التواصل الاجتماعي.

كلا القناتين عملتا على تسويق خطاب رسمي يُمجد النظام الأساسي ويصوّره على أنه سابقة تاريخية وحل لجميع أزمات القطاع، وحتى اللقاءات التي تمّ نشرها على المباشر لمناظرات بين ممثلي الوزارة ونواب عن التنسيقيات الممثلة للفئات المتضررة من الشغيلة؛ لم تتجاوز هذا الطرح الرسمي، مُحتجة في غالب الأحيان بضرورة تغليب مصلحة المتعلم، مثلها مثل باقي الخطابات الإصلاحية التي تجعل المتعلم فوق كل الاعتبارات، فيما الواقع يسجل خلاف ذلك.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، أن المسؤولين استغلوا وسائل التواصل وجيّشوا من خلالها جيوشا بلا هوية، فاخترقت المواقع التواصلية ومجموعات التنسيقيات، وتلاعبت بالأفكار والقرارات ونقلتها على وجه السرعة للمسؤولين عن القطاع. وخير دليل على ذلك هو إقامة الدليل والحجة على الموقوفين من الأساتذة من خلال اقتناص ما يروج في مواقع التواصل الاجتماعي، واستغلال ذلك في متابعات جنائية لم تظهر ملامحها الحقيقية إلى حد الساعة، إن لم نقل إن هذه التوقيفات الترهيبية عجّلت بعودة الأساتذة إلى الأقسام، عكس ما يروج أن العودة كانت من مخرجات الحوار، وما تمخض عنه من اتفاقات بين الوزارة والنقابات، التي ظلت التنسيقيات معزولة عنه في غالب أطواره.

هذه الاستراتيجية الأخيرة بان عَوارُها بخروج أحد الكُتاب العامّين للنقابات، واعترافه بأن ما قام به بعض الأساتذة لا يخرج عن نطاق الدعاية التي تقوم بها النقابات نفسها.

ممّا سبق في هذا المحور، يُطرح بإلحاح سؤال حرية الاحتجاج في بلد يُعلن تسلقه مدارج بناء دولة ديمقراطية، تعترف بالحق في التعبير والحق في الاحتجاج والحق في صون الكرامة الإنسانية، ويصعب السؤال حينما يتعلق الأمر بمن أنيطت به مهمة التربية.

ج. الأحزاب السياسية والجمعيات:

سبقت الإشارة إلى أن النقابات الأكثر تمثيلية وباقي التجمعات النقابية هي امتداد للأحزاب السياسية التي تؤثث المشهد السياسي بالمغرب، سواء أحزاب الأغلبية أو المعارضة.

لقد أفرزت صناديق الاقتراع الأخيرة للجان الإدارية المتساوية الأعضاء خمس نقابات هي الأكثر تمثيلية لموظفي قطاع التربية الوطنية، من بين أكثر ما يزيد عن ثلاثين نقابة رسمية، وهي ظاهرة بقدر ما تعكس التعددية الحزبية، بقدر ما تنبئ عن تشتيت الجهود النضالية. فبالعودة إلى قطاعات أخرى في الوظيفة العمومية، نلاحظ انحسار عدد النقابات في عدد قليل يساعد على خلق التوافقات والانسجام، وإفراز جهاز يدافع عن حقوق ومطالب الشغيلة بكل اقتدار، كما هو الشأن بالنسبة للتعليم العالي.

إن ازدواجية الخطاب الذي مورس من طرف ممثلي الأحزاب السياسية خلال الحركة الاحتجاجية للأساتذة كان واضحا؛ فأحزاب المعارضة دافعت عن الطرح الحكومي وعن تدابير الوزارة الوصية، وخلقت لها الأعذار الممكنة وغير الممكنة في تبني ردود أفعالها نحو هذه الحركة الاحتجاجية. أما أحزاب المعارضة فكانت أكثر جرأة في التعبير عن معارضة هذه السياسة التدبيرية لقطاع التربية الوطنية، وساندت نساء ورجال التعليم في نضالهم واستماتتهم في الدفاع عن حقوقهم المشروعة والعادلة، ونخص بالذكر هنا الأحزاب اليسارية، التي ساندت حركة احتجاج نساء ورجال التعليم وبينت سوء تدبير الملف من طرف اللجنة الثلاثية المكلفة بحل الملف، وذهبت إلى أبعد من ذلك، حينما استقبل حزب يساري في المعارضة من داخل إحدى قاعات البرلمان التنسيقيات المحتجة، وأنصتت لمطالبها.

وأما جمعيات المجتمع المدني، ورغم الدور الفاعل الذي تقوم به عادة في مجال التربية والتكوين، من قيام بأنشطة تطوعية في المجال؛ فإن دورها في دعم الحركة الاحتجاجية للشغيلة التعليمية كان باهتا، وما يسجّل في هذا السياق هو دعوتها من طرف المسؤولين في لحظة وصل فيها هدر الزمن المدرسي أوجَه، للقيام بما يسمى بحصص الدعم، وفعلا قامت بعض الجمعيات بهذه المهمة المؤدى عنها خلال إحدى الفترات البينية لتدارك ما يمكن تداركه. إلا أن الملاحظ أن ما تم القيام به لا يعدو أن يكون تأثيثا للفضاء وذرا للرماد في العيون وتسويقا إعلاميا عار عن العقلانية في تدبير مشكل تعطيل الدراسة.

لقد تم الاستعانة بأفراد لا يمتلكون الخبرة المهنية التي تساعد على القيام بمهمة التدريس أحسن قيام، ولا يخفى على من له دراية بالميكانزمات المحركة لمهنة التدريس أن الدعم أنواع: بيداغوجي، نفسي واجتماعي. والدعم البيداغوجي هو عملية ملازمة للفعل التعليمي–التعلمي، تقوم على تشخيصات أولية تُحدد مكامن النقص وتعالجه. هذه المراحل تُخفي صعوبات أثناء السير العادي للحصص الدراسية، فكيف يمكن لأحد من خارج القطاع أن يُدعم متعلمين بعد توقف اضطراري لمدة فاقت التوقفات المعتادة؟ وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على العشوائية التي تتعامل بها الجهات المسؤولة مع قطاع حساس بالمجتمع، يمس شريحة عريضة من أبناء الطبقات الفقيرة.

د. **الحركة الاحتجاجية التعليمية بين التلقائية والتنظيم:**

شكّل صدور مرسوم النظام الأساسي للتربية الوطنية بالجريدة الرسمية في 7 أكتوبر الماضي، النقطة التي أفاضت الكأس داخل قطاع يعرف تكدّسا في الملفات المطلبية للشغيلة التعليمية؛ منه ما هو إرث عن الحكومات السابقة وتسويفاتها للحلول العادلة لجميع الفئات، ومنها ما هو من صميم التدبير غير الموفق للحكومة الحالية. هذا الوضع أدى إلى فقدان ما تبقى من الثقة في الجهاز النقابي، وإلى تسريع وتيرة الاحتقان داخل القطاع. ويبقى أهم سبب للإضراب والاحتجاج هو سكوت النقابات وعدم خروجها ولو ببيان استنكاري يُندد بما حصل من تراجعات وانتكاسات، إذ آثرت التزام الصمت حيال النظام الأساسي الجديد، وهي الُمشارِكة في جميع أطوار النقاشات التي سبقت صدوره.

وبعد أن انتشرت نُسخ المرسوم الجديد عبر مواقع التوصل الاجتماعي، عبّرت الشغيلة التعليمية عن الرفض التام لمضامينه، رغم ما تمت ملاحظته من مكتسبات محدودة وهزيلة. وكان السبب المباشر في تكوين التنسيقيات بسرعة هو أن هذه المكتسبات فرّقت بين الفئات أكثر مما وحّدت، إذ كرّست لسياسة تنهض على تحقيق مطالب جميع الهيئات التي تزاول مهامها داخل قطاع التربية الوطنية إلا هيئة التدريس، عن طريق مضاعفة التعويضات؛ تقوية للجهاز الإداري الذي سيسهر على المراقبة والضبط، أما الأساتذة فتم إضافة مهام وعقوبات جديدة لهيئتهم.

لقد تشكلت التنسيقيات الثلاث في ظرف وجيز للدفاع عن مطالب ما يفوق ثلاثين فئة متضررة من موظفي القطاع، منهم من عمّر ملفه المطلبي لعقود من الزمن دون حل، أو تطور في الحل يُذكر. كانت أولى التنسيقيات المشكّلة؛ التنسيقية الوطنية لأساتذة الثانوي التأهيلي، حيث أحس المنتسبون إليها بالغُبن والظلم، وطالبوا بترقية جديدة على غرار أساتذة الابتدائي والإعدادي، وهو دليل على أن النظام الأساسي كرّس التفريق وليس التوحيد بين الأساتذة. ثم تشكّلت التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم، والتنسيق الوطني لقطاع التعليم.

برزت هذه التنسيقيات بشكل تلقائي لمناهضة الحيف والتهميش الذي لحق الأساتذة، والمعاناة لسنوات طويلة من فقدان الكرامة الإنسانية، وزوال المكانة الاعتبارية لصفة الأستاذ في المجتمع. إن ما وحّد هذه المؤسسات الاحتجاجية شيء وحيد هو النضال ضد تراجعات النظام الأساسي الجديد. والملاحظ أن التنسيقيات ليس لها تجربة نضالية ممتدة في الزمن، إذ لم يخضع أعضاؤها لتأطير ميداني محكم، فباستثناء الأساتذة المفروض عليهم التعاقد الذين خاضوا نضالا في السنوات الأخيرة مطالبين بالترسيم في أسلاك الوظيفة العمومية؛ فإن باقي الأساتذة لم يتمرسوا على الفعل النضالي ولم يخبروا استراتيجياته ولا تداعياته، ضد حكومة مدججة بخبراء في تدبير الموارد البشرية من كافة النواحي.

ومن اللافت للنظر أن هناك أفرادا ينتمون إلى الأجهزة النقابية، تسابقوا إلى الانضمام إلى التنسيقيات، فحملوا معهم تلك الفرقة والتصدع الذي يعرفه الجسم النقابي. ولا أدل على ذلك سوى انسحاب بعض النقابات وانفصالها عن التنسيقيات في آخر المعركة النضالية، في تبادل سافر للمصالح الشخصية بين الحكومة والنقابات. فعند احتقان الوضع واستمرار الإضرابات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية تحت يافطة التنسيقيات، وسحب البساط من تحت النقابات بسبب فقدان الثقة؛ جاء الرد سريعا من الحكومة التي رفضت محاورة التنسيقيات المتسيدة للمشهد، متذرعة بأنها ليست مؤسسات شرعية، فتراجع النقابيون إلى الوراء، وبدأت سياسة التخويف باستمرار الاقتطاعات من الأجرة والتوقيفات المؤقتة عن العمل، وتم إرسال رسائل واضحة لمن صمد في الميدان بالإضراب وتجسيد الاحتجاج في الشارع العام، فتصدّعت الصفوف وفترت الهمم وساد جو من اليأس

والإحباط. في هذه اللحظة عادت النقابات لتتسيد المشهد وتناضل في ملف آخر، وهو إعادة الموقوفين وكف الاقتطاع عن الأساتذة.

إن الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة والوزارة الوصية في إنهاء الاحتقان ووأد الحركة الاحتجاجية للشغيلة التعليمية تنم عن دراية بخبايا الجسم التعليمي، وعن حسّ من الدهاء التدبيري، فالاتفاقات المعلنة لم تزد على أنها حرّكت بعض الملفات المؤجلة، وهي حقوق مكتسبة من مدة زمنية طويلة. ويبقى أهم مطلب لأكثر من نصف أساتذة القطاع بدون حل جدري، هو ملف أساتذة أطر الأكاديميات، هذا الملف الذي يعرف تعويما وتدليسا لا يبشران بحله في القريب أو البعيد من الزمن المستقبل، بسبب توجه الدولة إلى إخضاع جميع الموظفين من داخل قطاع وزارة التربية الوطنية أو خارجه؛ إلى نظام الأكاديميات الذي يجد السند المثالي له ضمن النموذج التنموي الجديد، ورفع الدولة اليد عن القطاعات الحساسة في البلاد، لا لشيء سوى الرضوخ لإملاءات الشركات المالية العالمية.

إن نضج الفعل الاحتجاجي لأي حركة اجتماعية، يفترض بالأساس وجود أهداف مشتركة تناضل لأجلها جميع أفراد الجماعة المحتجة، لأنها ستوحد أكثر مما تفرق. وما لاحظناه من اختلاف بعض المطالب الجزئية قد أثر بشكل واضح في رصّ الصف أمام خرجات المسؤولين. وأيضا قيام الصراع بمفهومه الناعم، إذ أننا بصدد تصادم بين مؤسسات تحتكم لقواعد القانون الذي يؤطر تحركات عناصر كل طرف، وفي حالة الحركة الاحتجاجية التعليمية فقد فَقَد الجهاز النقابي هذا الدور لأجل مصالحه الشخصية، ووقف في صفّ الحكومة والوزارة، وتنكّر بالتالي لدوره الطبيعي وهو الدفاع عن الحقوق العادلة للشغيلة. دون أن ننسى عنصر التنظيم الهيكلي، وهو العنصر الحاضر الغائب عند التنسيقيات، نظرا لضعف التأطير النضالي، وسبب هذا الضعف هو عزوف أغلب الأساتذة عن الانخراط النقابي والحضور المكثف داخل مكاتبها وفروعها لأجل لتعبئة النضالية.

ورغم عدم نضج الحركة الاحتجاجية للشغيلة التعليمية في الحراك التعليمي الأخير؛ إلا أن التجربة ستؤسس مستقبلا لفعل نضالي سينهل من الماضي ويتعلم من الدروس، ولا يمكن لأحد من المناصرين أو المعارضين لها أن يُنكر الدور الذي قامت به، ألا وهو إسماع صوت المظلومين في مسيرات مهيبة جابت الشوارع العريضة لعواصم المملكة، بأسلوب حضاري مسؤول، لفت انتباه وسائل الإعلام الدولية، ورُددت خلالها شعارات مطالبة بالعدالة والإنصاف والحقوق المشروعة.

خلاصة:

إن الأوراش الإصلاحية المفتوحة في قطاع التربية الوطنية ببلادنا، تقتضي انخراطا واسعا لجميع المؤسسات المجتمعية، بمقاربة تشاركية، تستدعي تظافر جهود الجميع لأجل إعادة الاعتبار للمدرسة المغربية العمومية، ودورها الأساسي في التربية والتكوين والانخراط في التنمية الشاملة والإعداد للمستقبل. ويبقى دور الأستاذ بارزا في إنجاح أي فعل إصلاحي. ومن أهم الركائز التي يجب الانطلاق منها عند التفكير في ذلك، هو توفير مجموعة من ظروف الاشتغال والقدرة على الفعل والعطاء الحقيقين، وعلى رأسها رد الاعتبار والمكانة الحقيقية داخل المجتمع للأستاذ، وتأهيل البنية المادية للفصول الدراسية، وتوفير التكوين الأساسي والمستمر للعاملين داخل القطاع، والعمل على تحفيزهم للعمل الجاد والعطاء.

وهنا يحق لنا طرح الأسئلة التالية: ماهي الصورة التي خرج بها نساء ورجال التعليم، بعد الحركة الاحتجاجية، بخصوص تعاطي المسؤولين مع المطالب المشروعة للأساتذة؟ هل الحلول الترهيبية المفروضة من طرف المسؤولين عن القطاع، ومن ضمنها الاقتطاع من الأجور والتوقيفات عن العمل، ستجعل الأستاذ ينخرط بجدية في الإصلاح الراهن؟ أم أنه رضوخ لواقع تعسفي سيزيد من فقدان صبيب الثقة في المسؤولين عن الإصلاح؟ وفي الجهاز الموكول له مهمة الدفاع عن الحقوق وهو النقابة؟ كل هذه التساؤلات تسهل الإجابة عليها إذا علمنا أن فعل الإصلاح في كل المجالات الحياتية والقطاعات المهنية، ومنها قطاع التربية الوطنية، يستوجب بكل بساطة نية حقيقة للإصلاح من طرف المسؤول السياسي؛ لأنه فعل تنعكس عنه استجابة فئة كثيرة ومؤثرة ممن تقلدوا مهمة الإصلاح من داخل المؤسسة التربوية وليس من خارجها.

الهوامش:

[1] مرسوم رقم 2.23.819 صادر في 20 من ربيع الأول 1445 / 6 أكتوبر 2023، في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية.

[2] عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب-مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، مطبعة النجاح الجديدة، 2008، ص18.

[3] Eyes Alpes et autres, lexique de sociologie, ed Dalloz, Paris.2005.p.169.

[4] الحركات الاحتجاجية، مرجع سابق، ص21.

[5] نفسه، ص22.

[6] مشروع المدرسة الرائدة هو مبادرة تربوية وتعليمية تهدف إلى تطوير وتحسين نوعية التعليم والتعلم في المدارس المغربية، وذلك من خلال توفير بيئة تعليمية مبتكرة وحديثة تساعد على تطوير مهارات الطلاب وتحفيزهم للابتكار والإبداع. www.taalim.net

[7] المسيرات القطبية هو شكل تنظيمي للمسيرات الاحتجاجية التي خاضتها الشغيلة التعليمية خلال نضالها، يتأسس على تنظيم أربع مسيرات عبر التراب الوطني، وفي الغالب كانت الأقطاب هي مدن: طنجة، مراكش، أكادير وفاس. بالإضافة إلى تنظيمها جهويا أمام الأكاديميات، وإقليميا أمام المديريات.

[8] "يشكل الحق في ممارسة الإضراب أحد أبرز تجليات الحريات النقابية، باعتباره وسيلة في يد الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها المادية والمعنوية. كما أنه حق دستوري تم التنصيص عليه منذ إقرار أول دستور مغربي بعد الاستقلال." مقتطف من "الحق في ممارسة الإضراب في ضوء المعايير الدولية"، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، بدعم من مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، ص2.